ابعدوا الوزراء عن شركات القطاع العام

نفيسة عابد

حوار

جراحات البلاستيك أصبحت سمة مميزة من سمات عصرنا الحديث ، وأصبح من المألوف أن يمارسها الإنسان إما للتجميل والتهذيب وإما للتخفي والتهرب .

وفوق وجه مصر الاقتصادى تجرى مجموعة من جراحات البلاستيك تشمل ملامح كثيرة من أهمها القطاع العام . ونجاح الجراحة مرهون بالوقت اللازم وكفاءة عقل وفكر وأصابع فريق الجراحة .

مرتبات القطاع الاستثمارى تحقق حياة أفضل

ضيفنا على صفحات أكتوبر المهندس سمير حلمى رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات الجهاز الذى يتولى رعاية أموال الشعب أو مانسميه المال العام .

والمهندس سمير حلمى قطع مشوارا طويلا مع القطاع العام قبل أن يرأس جهاز المحاسبات . الجهاز الوحيد الآن الذى يتولى الرقابة والإشراف على حسابات القطاع العام بعد إلغاء الرقابة الإدارية – كان عضوا فى مجلس الإنتاج بعد الثورة فى عام ١٩٥٣ . ثم رئيسا لشركة كيما حتى عام ١٩٦٠ . ثم رئيسا للمؤسسة العامة للكيماويات . وعين وزيرا للصناعات النفيلة . ومنذ ١٩٦٥ حتى الآن وهو يعمل بالجهاز المركزى للمحاسبات .

ومشوار حياته مع القطاع العام جعله يدرك كل صغيرة وكبيرة فيه . ولست أدرى هل هذا دخل فى عزوفه عن الصحافة والإعلام مفضلا قضاء وقته فى البحث عن علاج مناسب لمشكلات القطاع التى تبدو أحيانا أمراضا مزمنة صعبة العلاج . وفى بداية الحديث اكتشفت فورا مدى علمه وقدرته .

وقلت لرئيس الجهاز المركزى للمحاسبات احتار دليل القطاع العام من كثرة الحديث عنه هذه الأيام . بعض الآراء تطالب بتصفيته . وبعضها يتصفه باعتباره الركيزة الأساسية التى ساعدت الاقتصاد المصرى لتلبية احتياجات

د . عبد الرزاق عبد المجيد والمهندس سمير حلمى يخططان للقطاع العام الجديد

حرب والسلام . بينما يتساءل البعض الآخر عن موال القطاع العام فأين الحقيقة ؟

قال : أحب أن أذكر أولا أننا فكرنا فى تطوير القطاع العام فى عام ١٩٦٨ . ولو نفذنا التطوير فى ذلك الوقت لأصبح للقطاع العام اليوم شأن آخر

ونحن فى الجهاز المركزى للمحاسبات نمارس كل شىء بالنسبة للمال العام . وعملنا الرئيسى هو الحفاظ على المال العام وسلامة التصرف فيه . ومن هذا المنطلق فكل شىء يتعرض للمال العام من قريب أو بعيد فنحن نتصدى له .

وللذين يثيرون الأقاويل حول القطاع العام أقول إن هذا القطاع سجلات مبينا فيها كل صغيرة وكبيرة . فى كل عام يقدم أكثر من تقرير واف عن كل شركة . يذكر فيها المركز المالى بكل ديونها ودائنيها ومكاسبها وخسائرها . ولماذا حدث المكسب أو الخسارة ؟ فكيف يقال إننا لانعرف ماتحدث فى القطاع العام ؟!!

وعندما نقيم أو نعيد تقييم القطاع العام فلا بد أن نذكر أن له أصولا ثابتة تمثل قيمتها حوالى ١٠ بلايين جنيه . وهذه تمثل القيمة التاريخية لهذه الأصول . أما القيمة الاستبدالية فقد تصل إلى أربعة أمثال هذا الرقم . فقد بلغت تكلفة إقامة شركة كيما مثلا من عام ١٩٥٦ – ١٩٦٠ حوالى ٢٨ مليون جنيه . ولو أردنا صورة طبق الأصل الآن لبلغت التكلفة حوالى ٨٠ مليون جنيه .

وبالنظر فى ميزانيات عام ١٩٧٨ .. وهى أحدث الميزانيات الجاهزة لدينا لأن ميزانيات عام ١٩٧٩ مازالت تنظر حتى الآن – فقد تم بحث ميزانيات ٣٧١ شركة قطاع عام . تحقق فائض فى ٣١٥ شركة قيمته ٩٩٣ مليون جنيه . وبلغ عدد الوحدات الخاسرة ٤٥ وحدة قيمة العجز ٦٩ مليون جنيه . وبذلك حقق القطاع العام ربحا صافيا قدره ٩٢٤ مليون جنيه .

وأعود فأقول إن القطاع العام ليس فقط أصولا مادية ولايجوز تقييمه بالآلات والمعدات فقط . فأصول القطاع العام لابد أن تشمل الخبرة والعمالة الفنية المدربة والمهندسين والمحاسبين وغيرهم فالقيمة الأصلية للمعدات لابد أن تشمل قيمة الأشخاص الذين تدربوا على هذه الآلات وحرام أن نقدر قيمة الآلة فقط .

والخبرة التى حصلنا عليها فى القطاع العام تقول إننا إذا أردنا إصلاح المسار الاقتصادى فيجب أن نبدأ بالقطاع العام فهو الشىء الجاهز صاحب الخبرة والركيزة الأساسية .

التسعير والدعم

قلت لقد أصبح التسعير مشكلة كبيرة .. والتخبط والتناقض الذى يحيط بحل هذه القضية يسبب مشكلات جديدة تعوق سير الوحدات الاقتصادية فى الطريق الطبيعى لما هو الحل ؟

قال المهندس سمير حلمى : لقد ارتفعت الأسعار فى السنوات الأخيرة ارتفاعا ملحوظا . هناك شركات رفعت أسعارها بطريقة محسوبة لما صدرتها . وهناك شركات أخرى رفعت أسعارها

يلوب المسئولون فى الجمعيات .. فربما غلبنا بكره . لكن الأمر الغريب أن سعار السلع تتزايد باستمرار . فهل نستطيع أن نوقف غول الأسعار ؟ !

لا عن دراسة ولايوجد ما يبررها !! وشركات أخرى فرضت عليها أسعار تقل كثيرا عن التكلفة الحقيقية للسلعة المنتجة !!

فأحيانا توجد شركة تدار إدارة سليمة منتظمة وتعطى إنتاجا جيدا بتكلفة معقولة ثم تأتى الحكومة لتقدر لها سعرا يقل عن التكلفة الحقيقية . وتكون النتيجة أن هذه الشركة تأخذ كل عام جزءا من رأس المال لتغطية العجز وينتهى بها الحال إلى التصفية .

ولو أخذنا الأسمدة كمثال للتسعير الخاطىء نجد أن أسمدة شركة كيما تتكلف ٥١ جنيها للطن وأسمدة شركة طلخا تتكلف ٥٥ جنيها للطن وتسعرهما الحكومة بحوالى ٤٠ جنيها للطن . وفى نفس الوقت تستورد الحكومة الأسمدة من الخارج بسعر ٩٠ جنيها للطن ؟! الا يعد هذا دعما للصناعة الأجنبية ؟! إنى لا أعتقد أنه يوجد فى العالم شركات تدار بهذا الشكل وتتوافر لها صفة الاستمرارية سوى فى مصر ؟ !

وإذا كانت الحكومة ترى ضرورة تسعير بعض المنتجات كمساعدة لمحدودى الدخل فيجب ان تشترى الحكومة من الشركة بالسعر الاقتصادى المناسب لها . على أن تتحمل هى فارق الثمن لأنه لابد أن تتوافر السيولة النقدية للشركات حتى تملك حرية الحركة وعمل حسابات للطوارىء .

ويضيف رئيس الجهاز قائلا إن التسعير مشكلة خطيرة جدا ولابد من وضع دراسة جدية تلتزم الشركات والحكومة بتنفيذها بدلا من هذه السياسة التى قد تنتهى بنهاية الشركات واحدة بعد أخرى .

وإلى جوار مشكلة التسعير تأتى مشكلة الدعم لتحدث انهاجا فى الاقتصاد المصرى . ونجعلنا نصل فى النهاية إلى أننا لاندرك عند تقييم الشركات هل هى فعلا تخسر أم تكسب ؟ ولانعرف التكلفة الحقيقية للإنتاج فى الداخل وهل المنتج المحلى ينافس مثيله فى الخارج أولا ؟

وسألت رئيس جهاز المحاسبات : لاشك أن المجتمع المصرى يعانى من نتائج التناقض الواضح بين مرتبات القطاع العام وبين الاستثمار الخاص وتسبب هجرة الخبرة من القطاع فما هو العلاج ؟

قال إن تقدير الخبرة وقيمة العمل فى القطاع العام محزن جدا . وقيمة العمل تتغير بين القطاع العام والقطاع المشترك والخاص بشكل كبير . والمرتبات تحدث ثغرة فى البنيان الاجتماعى . فموظفو القطاع العام مرتباتهم ضعيفة جدا بالمقارنة مع الأماكن الأخرى مثل الحرفيين وشركات الاستثمار أو العاملين فى الخارج .

وأحيانا نجد أن الفارق بين شخصين يعملان فى نفس العمل أحدهما فى القطاع العام يتقاضى مثلا ٢٠ جنيها والآخر فى العمل الحر يأخذ ٨٠ جنيها . كيف نتصور أن العامل بهذا الأجر الضعيف يمكن أن يعطى أحسن ماعنده ؟ !

لابد من وجود ارتباط بين هيكل الأجور وهيكل الأسعار من أجل العامل والمهندس والمحاسب المصرى حتى يمكنه الارتباط والفخر بعمله . لابد من تقدير قيمة العمل ماديا وما يحدث الآن يستحيل أن يستمر .

وضرب مثلا قائلا : إن أحد أبنائى طلب معيد فى كلية الطب يأخذ راتبا قدره ٤٥ جنيها فقط رغم تفوقه الكبير . وهذا الأجر يساوى أجر الطباخ أو السفرجى فى بعض البيوت . وفى نفس الوقت الذى يحصل كلاهما على رغيف العيش مثلا بنفس السعر . رغم الفارق فى المستوى الحضارى والإجتماعى الذى يكلف الطبيب كثيرا ولاشك .

ومطلوب خلق الاحساس بالفخر بالعمل والحماسة للعمل عن طريق رفع أجور الفئات التى تعمل تحت هيكل أجور ظالم . لقد ترك العمل فى القطاع العام عدد كبير من أصحاب الخبرات بحثا عن أجور أكبر كثيرا فى شركات الاستثمار فى الداخل أو الخارج . وقد اضطرت شركة ابى قير للأسمدة مثلا للاستعانة بالخبراء الألمان الذين وصل عددهم إلى ٣٧ خبيرا لتغطية هجرة العمالة المدربة إلى خارج القطاع العام .

ويضيف المهندس سمير حلمى قائلا : فى جدية وحزم إن القطاع العام يحتاج إلى خبرة عميقة فى إدارة الأعمال والتفرغ بعيدا عن المناصب الرسمية : فالوزير مسئول عن تنفيذ القوانين السيادية ومسئول عن وضع السياسات العامة واستراتيجية التنمية . وعمل الوزراء مهم للغاية ولكن انشغالهم فى إدارة الشركات يشغلهم عن المهمة الاساسية وتبعية الشركات للوزارات تمنع محاسبة الوزير للشركات التى تخطىء وتمكنه من توقيع الجزاء العادل . والوزراء فى النهاية يضطرون إلى معاملة الشركات التابعة لهم .

ونفس الشىء يحدث بالنسبة للمحافظين . فلا يصح أن تشغلهم إدارة الشركات وقطاع الأعمال إلى جانب إدارة المرافق الأساسية وتوفير الاحتياجات المحلية .

وينادى المهندس سمير حلمى بعدم تدخل الوزراء والمحافظين فى الشركات المنتجة إلا فى حدود السيادة والقوانين العامة التى تحكم هذا القطاع .

ويجب أن تكون العلاقة بالقطاع العام هى نفس العلاقة مع القطاع الخاص والمشترك . فهذه القطاعات تمارس عملها فى حدود القوانين العامة للدولة ويجب الحفاظ على القطاع العام الذى بنى بجهود ضخمة فى خلال ٢٥ عاما . وأصبح إنتاجه يمثل حوالى ٧٥٪ من الإنتاج الصناعى فى مصر . وهو يحتاج الآن لحرية الحركة .

المشاركة أو البيع

قلت : لقد أصبح تعبير بيع القطاع العام يعنى المشروعات المشتركة مع القطاع العام . فما هو رأيكم فى أسلوب المشاركة التى تحدث الآن فى القطاع ؟ .

أجاب رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات قائلا : إن تعبير بيع القطاع العام ليس تعبيرا دقيقا . فالعملية ليست البيع الفعلى ولكنها المشاركة التى لايأخذ فيها القطاع العام حقه بالكامل . والمشاركة إما مع العرب وإما مع الأجانب . وغالبا يدخل القطاع العام المشاركة بنصيب عينى . والمشاركة فى شركة ابيدال مثلا ليست بيعا مطلقا ولكن الحقيقة أن أصول الشركة قدرت بالفعل بأقل من ثمنها الحقيقى كثيرا .

وإنى لست ضد المشروعات المشتركة بل إنى معها فى حالة وضع الضوابط التى تعطى كل ذى حق حقه . ونحن نجد أن الشريك الأجنبى له اليد العليا فى المشاركة . وهو يكسب دائما .

والمشروع المشترك يجب ألا يكون مجرد مكسب للشريك الأجنبى فقط .

وقد اتضح من دراسة عدد كبير من المشروعات المشتركة أن الشريك الأجنبى يسترد رأسماله فى أقل من عامين أو ثلاثة .

ويأخذ المكسب أشكالا كثيرة منها توريد المعدات التى غالبا مايكون الربح فيها كبيرا يعوض رأس المال المدفوع فى المشروع أو مكونات الإنتاج اللازمة التى يتم استيرادها من الشريك . أو مايدفع تحت شعار المساعدة الفنية أو المعلومات الفنية والخبرة .

ومن خلال الدراسة التى أجراها الجهاز على حوالى ٨٠ مشروعا مشتركا ساهم فيها المال العام والقطاع العام تبين أن هذه المشاركة لم يراع فيها الارتكاز على استراتيجية مرسومة أو ضوابط محدودة تضمن حماية الأموال العامة واستثمارها فى إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والإجتماعية . فقد انخفضت الاستثمارات فى قطاع المقاولات والزراعة والثروة الحيوانية . بينما ارتفعت على المطلوب فى مجال الاستثمار فى قطاع المال .

كما ارتفعت مشروعات الإسكان الفاخر بدلا من إشباع حاجة الخطة إلى الاسكان المتوسط والاقتصادى .

وفى دراسة أخرى قدمها الجهاز إلى مجلس الشعب تبين أن نسبة رأس المال الأجنبى تزيد على نسبة رأس المال الوطنى فى الشركات المشتركة وأن نسبة رأس المال الوطنى فى الشركات المشتركة تتراوح بين ٧.٥٪ ٤.٩٪ فى حوالى ٢١ مشروعا مشتركا مع القطاع العام . وأنا أرى ألا يقل نصيب القطاع العام فى أى مشروع مشترك عن ٥١٪ مطلقا .

وأضاف رئيس الجهاز قائلا إن بعض الشركات لم تحافظ على حق نسبة التمثيل فى مجالس إدارة المشروعات المشتركة مخالفة قرار رئيس الوزراء لعام ١٩٧٥ . هذا بالإضافة إلى ضعف فاعلية التمثيل فى بعض الشركات . وقد بلغت قيمة الحصص العينية التى قدمتها شركات القطاع العام فى ٨٠ مشروعا مشتركا هى ٥١.٥ مليون جنيه . وقد تبين أن أسس تقييم هذه الحصص تقل كثيرا عن حقيقة ثمنها الحالى .

ومن العجيب أن بعض شركات القطاع أقدمت على المشاركة رغم صعوبة موقفها المالى فى الوقت الذى يطلب البنك المركزى المصرى وضع برنامج عمل لإصلاح أوضاعها بسبب مواقفها الحرجة فى مديونياتها للبنوك التجارية !!

والجهاز المركزى له مندوب فى الجمعيات العمومية للشركات فى القطاع العام . وهو يعطى رأيه فى المشروع المشترك ولكن رأيه ليس ملزما . ويمكن للجهاز أن يرسل رأيه إلى مجلس الشعب بعدم الموافقة . ولكننا قانونا لانستطيع أن نوقف المشروع ! ..

الشركات القابضة

قلت إن الشركات القابضة من أهم الملامح الجديدة التى يجرى إعدادها بمناسبة التجديدات فى خريطة مصر الاقتصادية . ويعتبرها بعض خبراء الاقتصاد بمثابة فارس الأحلام على حصانه الأبيض الذى سينقذ شركات القطاع العام ويحملها على جناح الربح بعيدا عن مشكلاتها المالية والفنية والإدارية . فما هو تصوركم لهذه

الشركات التى ستوفى زمام وتطوير القطاع العام ؟

أجاب المهندس سمير حلمى قائلا أنا أفضل أن أسميها الهيئات العامة للتنمية الاقتصادية بدلا من الشركات القابضة . وقد أعددنا مشروع قانون بنظم خروجها إلى الوجود . والهيئة العامة للتنمية الاقتصادية لها شخصية اعتبارية مستقلة وذمة مالية مستقلة . وتتول إليها أنصبة الدولة فى الشركات التى ستدخل فى إطارها . وتمارس الهيئة نشاطها من خلال الشركات التى تساهم فيها دون تدخل من أى جهاز إدارى فى الدولة .

وقد تدخل ضمن الهيئات العامة للتنمية شركات مملوكة للقطاع العام بأكملها أو شركات مشتركة أو أية شركات أخرى يتطلب الصالح العام قيامها . وتعد الهيئة ميزانية افتتاحية فى موعد أقصاه ٣ شهور من تاريخ انشائها .

وتم مراجعتها بمعرفة الجهاز المركزى للمحاسبات . ويتكون مجلس الإدارة من حوالى ١٥ عضوا يمثلون وزارات التخطيط والاقتصاد والمالية والبنك المركزى . ويمكن أن يضم المجلس أعضاء متفرغين فوق سن التقاعد للاستفادة بخبرتهم العلمية والعملية .

ويرشح رئيس مجلس الوزراء رؤساء الهيئات العامة للتنمية الاقتصادية وهؤلاء بدورهم يرشحون أعضاء مجلس الإدارة لكل هيئة . وتكون مدة تعيينهم خمس سنوات قابلة للتجديد ولايجوز عزل رئيس الهيئة خلال مدة عمله . وجميع التعيينات تصدر بقرار جمهورى .

ويجب ألا يزيد عدد الهيئات العامة للتنمية عن عشر وحدات . وحتى يسير المشروع فى طريقه الصحيح فيجب أن ينشأ مجلس أعلى للهيئات يرأسه رئيس مجلس الوزراء وعضوية وزراء الاقتصاد والتخطيط والمالية ووزير دولة لشئون مجلس التنمية ومحافظ البنك المركزى ورؤساء الهيئات العامة للتنمية الاقتصادية ويختص هذا المجلس بتنسيق خطط وسياسات الهيئة العامة الاقتصادية مع خطة الدولة العامة . ويجتمع مرة كل ستة شهور يقوم فى الإجتماع الأول بإقرار الخطط والبرامج . ويعتمد فى الإجتماع التالى نتائج الأعمال .

ويكون للمجلس الأعلى أمانة فنية يشرف عليها وزير دولة ويتولى الوزير عرض نتائج أعمال الهيئات العامة على مجلس الشعب ويقوم بالرد على أى أسئلة أو استفسارات أمام المجلس .

ويضيف رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات قائلا إنى أتصور أن قيام الهيئات العامة سوف يحل بكل بساطة وبسرعة كل مشكلات القطاع العام . فنحن نحاول إعادة تنظيم البيت بشكل جديد ليكون بداية الإصلاح وبداية المسار . وحل المشاكل لن يكون فى يوم وليلة بل ستحل المشاكل واحدة بعد أخرى إن شاء الله .

إن الهيئات الجديدة ستعطى خدمات كثيرة بطريقة أكثر مرونة وفاعلية لأنها ستبدأ فى دراسات تفصيلية لكل شركة عندها ثم تضع برامج جديدة لكل شركة حسب ظروف وداخله وأركز عليه بالنسبة للهيئات العامة هو أربعة أشياء التخصص . التفرغ . حرية اتخاذ القرار . الاستمرارية . وعن طريق هذه الصفات الأربع يمكن رسم سياسات بعيدة المدى تعيد الأمور إلى وضعها الصحيح . إن أهم شىء هو اختيار الأشخاص ذوى التخصص المناسب على أسس سليمة محددة من كل الاعتبارات الأخرى ولايهم شرط السن مادامت القدرة على العمل والإنتاج قد توافرت ومادام قد توافر لديهم التفكير السليم والخبرة المطلوبة .

ومهما خططنا لأنفسنا من أنظمة فلن يتحقق مارسمناه على الورق إلا من خلال الأشخاص الذين يجب أن نحسن اختيارهم وهؤلاء سيكونون القدوة ويعلمون أجيالا جديدة ولقد أخذنا الخبرة ممن سيقولون . وكنت عضوا بمجلس الإنتاج فى بداية عام ١٩٥٣ وكان رئيس المجلس حسن فهمى الذى كان وزيرا للمالية فى وقت سابق يدعونا كل صباح إلى مكتبه ليحكى لنا بعض المواقف التى هى فى الحقيقة دروس رائعة فى الإدارة ودراسة المشروعات وفن إدارة الشركات .

ولابد أن نأخذ الهيئات الجديدة الوقت الكافى الحقيق اللازم لها . فلا يجب أن نأتى كل يوم بنظام جديد وشخص جديد . إن علاج مشاكل القطاع العام يأخذ وقتا طويلا يتراوح بين ٥ و ١٠ سنوات حتى نصل إلى مستوى العالمية الذى نتحدث عنه . وهناك بعض الشركات التى يمكن علاجها فى سنتين فقط أو ربما أقل .

إن مشكلة العمالة الزائدة مثلا هى إحدى المشاكل التى تحتاج إلى علاج طويل . ومعظم مصانعنا فى القطاع العام تشكو من العمالة الزائدة مصنع الحديد والصلب مثلا يعمل فيه حوالى ٢٥ ألف عامل . والمصنع لايحتاج إلا إلى نصف هذا العدد فقط . والباقى عمالة زائدة تساهم فى رفع التكلفة وزيادة الخسارة .

والحل الذى أراه هو أخذ هذه العمالة الزائدة وتقسيمها قسمين . قسم بالنسبة للسن وآخر بالنسبة للحرفة ودرجة المهارة فمن هو فوق ٥٥ سنة لايجب تدريبه على عمل جديد أما من هو أقل من ٣٠ سنة فإن هناك فرصة حقيقية لتدريبه على مهنة جديدة حسب الحاجة إلى مشروعها الدراسات والخطط .

إن الهيئات العامة للتنمية الاقتصادية أو الشركات القابضة مهما كانت تسميتها لن تفعل المعجزات وليس لديها الكرة البلورية فتحل المشكلات بمجرد إنشائها . إنها تحتاج إلى الوقت والفهم والاستمرارية إلى جانب التخصص والتفرغ وحرية اتخاذ القرار .

إن هذا الحوار مع المهندس سمير حلمى رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات يؤكد أن حب مصر لايكون بالكلام والحديث فقط . بل الحب الحقيق هو العمل والإنتاج والإخلاص وإنكار الذات .

□

أنت وبختك

□ أسعد الناس هذا الأسبوع أصحاب هذا البروج أى مواليد برج الميزان

الحمل
من ٢١ مارس إلى ٢٠ إبريل

● لا تحدد أنواعا معينة من الأطعمة تتناولها وأخرى تتجنبها فهذا هو سبب ضعف شهيتك . قليلك الرقيق زهرة تخلق مع كل نسمة هواء .

الثور
من ٢١ إبريل إلى ٢٠ مايو

○ لا تصلب رأسك بأوامرك التى لا حدود لها . . كن متساهلا تكن الحياة معك سهلة ، ومرحة وطبيعية بقدر تساهلك معها . ربح مادى تنتظره فى طريقه إليك .

الجوزاء
من ٢١ مايو إلى ٢٠ يونيه

● الآن قد اقتربت من الأمان بعد أن عرفت طريق الحق . حيك لأطفالك هو مصدر إصرارك على تحقيق مستقبل أفضل ، ومصدر بعض القلق أيضا .

السرطان
من ٢١ يونيه إلى ٢٢ يوليه

○ أنا معك . . ذكريات الماضى لا تموت ، ولكنها أيضا لا تعود فلا ، داعى لأن تعيد وتزيد فيما لا فائدة فيه ومنه . . احتفال بسيط فى مجال العائلة فاستعد له .

الأسد
من ٢٣ يوليه إلى ٢١ أغسطس

○ ان من تحبه لا يحبك نحيفا ، وان كنت أنت تحبه نحيفا ! الحل ليس فى فرارك من المشكلة بل فى مواجهتك للمشكلة . الجهود التى تبذلها تلاقى نجاحا كبيرا .

العذراء
من ٢٢ أغسطس إلى ٢٢ سبتمبر

● دعائة نفسك من أهم مواطن قوتك وجاذبيتك . . تهوى الفن جدا ، وهو مصدر رزقك ، ولكن لاحظ أن بينك يحتاج إلى فنك أيضا .

الميزان
من ٢٣ سبتمبر إلى ٢٢ اكتوبر

○ تبذل مجهودا كبيرا فى العمل مما يجعلك مرموقا بين زملائك المتخصصين فى نفس المجال . رحلة قصيرة إلى مكان قريب تسعدك كثيرا يرافقك فيها بعض افراد العائلة .

العقرب
من ٢٣ اكتوبر إلى ٢١ نوفمبر

○ خطفات قلبك كثيرة فاعمل لها حسابا كبيرا ! . لا تعتد بأحاديث من تظنهم كبارا لأنهم إذا تخلقت فستجدهم صغارا . ولا تفسد خطتك بقبولك آراء المتطفلين .

القوس
من ٢٢ نوفمبر إلى ٢١ ديسمبر

● دائما تنظر إلى الأفق وتزيد من التحديق فى عالم مازال أمره مجهولا عليك ، عالم اسمه الحب . . حاول أن تهبط بعينيك ، فالحب يبدأ من قريب ثم يأخذك بعيدا ! .

الجدى
من ٢٢ ديسمبر إلى ١٨ يناير

● صفاء قلبك ، ووجهك يريح كل من يتعامل معك . لا تكبح أفكارك أو تتقدها فهذا يضرك كثيرا . . اتخذ صديقا تفضى إليه بمشاعرك بعد أن تثق به أشد الوثوق .

الدلو
من ١٩ يناير إلى ١٧ فبراير

● أجمل ما فيك أنك متواضع ، ولكن هناك بعض المتعالين يعتقدون أن تواضعك ضعف بك . . فلا تهتم بهم ، بآرائهم الفاسدة . حافظ على ضحكتك هذه الأيام فهى على أبواب توتر .

الحوت
من ١٨ فبراير إلى ١٩ مارس

○ أنت محبوب ، وتعرف انك محبوب ، ولكن ربما لا تعرف أنك محسود أيضا من بعض الزملاء أو الأصدقاء كما تسميهم أحيانا . كن على حذر أو على الأقل على علم .

رائـــدة الطـيران في العـــالم

طائرتنا الـ «دي سي - ١٠» تنطلق الى جميع الجهات وبمزيد من الرحلات تفوق مانقوم به اية طائرة نفاثة اخرى من ذوات المقصورة الضيقة. حيث أن أربعاً وأربعين شركة خطوط جوية تستخدم يومياً في ٨٠٠ رحلة الى ١٧٠ مدينة موزعة في ٩٠ بلداً تقع في ست قارات. مما يعني انه كلما اردت ان تذهب الى اي جهة في العالم ستجد طائرة «دي سي - ١٠» تشير إليك الطريق.

لدى قيامك بالرحلة القادمة، بل بكل رحلة، احجز على متن طائرة "دي سي - ١٠" رائدة الطيران في العالم.

DC-10

MCDONNELL DOUGLAS